



25 طنًا كميات المواد الحفازة المستهلكة محلياً.. وستضاعف مستقبلاً

«البتترول الوطنية»: 13 يونيو المقبل تلقي طلبات التأهيل لمصنع «استخلاص المعادن»



سيصمم وفق الأساليب التقنية والفنية الحديثة ليتمكن من منافسة المنتجات الخفيفة في الأسواق العالمية إضافة إلى مراعاته لشروط البيئة والسلامة. وذكرت المصادر أن الكويت تحتاج سنوياً نحو 7-9 آلاف طن من المواد الحفازة اللازمة في صناعة التقطير والتكسير الهيدروجيني وصناعة التكرير، مؤكدة أن القطاع النفطي سيديم من جانبه هذه الصناعة وسيواصل حرصه على تنميتها.

إبرام عقد مع الشركة الفائزة بأفضل عرض سعر مدته 20 عاماً

حجم العمل المطلوب كما يجب على المقاول أن ينفذ العمل بطريقة آمنة بما يناسب إجراءات الصحة والسلامة والبيئة. وحول الشروط المطلوبة للمزيد قالت المصادر أنه يشترط فيمن يقدم الأعمال لهذه الممارسة أن يكون من أصحاب الاختصاص ويمارس أعمال المقاولات ولديه القدرة اللازمة لتنفيذ أعمال المقاولات والأعمال في الكويت. وذكرت أن الشركات المتقدمة للمزيد ستحضر في مقر شركة البترول الوطنية لحضور اجتماع لجنة فض المزايدة والذي سيعقد في تمام الساعة 8 صباحاً من يوم الأحد الذي يلي موعد الأقبال الخاص بهذا التصنيع وأضافت أن المصنع

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نغطية مسؤولة أن شركة البترول الوطنية الكويتية حددت 13 يونيو المقبل كأخر موعد لتأهيل الشركات المحلية الراغبة في الدخول بمزايدة بناء وتشغيل مصنع استخلاص المعادن من العوامل الحفازة، ويأتي المشروع لمواكبة توسع الكويت في التكرير عقب الانتهاء من مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور الجديدة.

وفي التفاصيل، قالت المصادر أن شركة البترول الوطنية ستقوم بإبرام عقد مع الشركة الفائزة بأفضل عرض سعر مدته 20 عاماً للمصنع التي تبلغ حالياً 25 طناً سنوياً ومن المتوقع أن تؤدي التوسعات المستقبلية لمصافي الشركة إلى مضاعفة تلك الكميات لتصل إلى 50 - 60 طناً سنوياً، وهو ما سيوفر عوائد مالية كبيرة. وقالت أن المزايد ستقوم بتوفير كل العمالة والأدوات الضرورية لتنفيذ الأعمال المطلوبة لهذه المزايدة وحسب ما هو وارد في مستندات المزايدة وبما يتناسب مع

الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.. والإمارات تحتل المركز الأول إقليمياً والخامسة عالمياً

الكويت خارج مؤشر التنافسية لعام 2019 السعودية تحقق ففزة نوعية تحتل المرتبة الثالثة عربياً والـ 26 عالمياً

ترتيب مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019			
التغيير	ترتيب 2018	الدولة	ترتيب 2019
↑ +2	3	سنغافورة	1
-	2	هونغ كونغ	2
↓ -2	1	أميركا	3
↑ +1	5	سويسرا	4
↑ +2	7	الإمارات	5
↓ -2	4	هولندا	6
↑ +5	12	إيرلندا	7
↓ -2	6	الدنمارك	8
-	9	السويد	9
↑ +4	14	قطر	10
↓ -3	8	النرويج	11
↓ -1	11	لوكسمبورغ	12
↓ -3	10	كندا	13
↓ -1	13	الصين	14
↑ +1	16	فنلندا	15
↑ +1	17	تايوان	16
↓ -2	15	ألمانيا	17
↑ +1	19	استراليا	18
↓ -1	18	النمسا	19
↑ +4	24	إيسلندا	20
↑ +2	23	نيوزيلندا	21
-	22	ماليزيا	22
↓ -3	20	بريطانيا	23
↓ -3	21	إسرائيل	24
↑ +5	30	تاييلند	25
↑ +13	39	السعودية	26

علاء مجيد

غابت الكويت عن قائمة ترتيب الدول للتنافسية العالمية لعام 2019 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية. ويصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية الكتاب السنوي للتنافسية العالمي ومقره في لوزان بسويسرا ويقوم بتقييم التنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنية التحتية، وتدرج ضمن المحاور الأربعة 346 مؤشراً فرعياً تشمل مختلف الجوانب والعوامل التي تؤثر على هذه المحاور. واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً في ترتيب المنافسة العالمي لهذا العام، فيما قفز ترتيبها مركزين إلى المركز الخامس بين الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم بعد أن كانت في المركز السابع خلال العام الماضي 2018.

كما جاءت دولة قطر ضمن العشر مراكز الأولى حيث احتلت المرتبة العاشرة عالمياً والثانية عربياً بعد الإمارات فحققت ففزة في ترتيبها بأربعة مراكز دفعة واحدة حيث كانت تحتل المرتبة الرابعة عشرة في ترتيب العام الماضي. وحلت السعودية في المرتبة الثالثة عربياً والـ 26 عالمياً متقدمة بـ 13 مرتبة عن العام الماضي 2018 حيث حققت المملكة أكبر ففزة في تقرير الدول التنافسية لهذا العام، وحلت الأردن في المرتبة الرابعة عربياً والـ 57 عالمياً متراجعة 5 مراكز عن العام الماضي بعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 52 عالمياً. وقال وزير التجارة والاستثمار السعودي رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية «تيسير» ماجد بن عبدالله القصبي: «إن تحسن ترتيب المملكة في هذا التقرير ما هو إلا نتيجة لتكامل جهود أكثر من 40 جهة حكومية، شاركت في تنفيذ العديد من الإصلاحات لخدمة بيئة الأعمال في المملكة، ورفع

سنغافورة تصدر الترتيب عالمياً..

وهونغ كونغ ثانياً وأميركا تراجع

واحصاءات التجارة، فضلاً عن استطلاعات للرأي أجريت مع تنفيذيين هذا العام، وشملت القائمة 63 اقتصاداً مرتبين من الأكثر تنافسية إلى الأقل، حيث تعتمد منهجية التقرير على آراء رجال الأعمال (33,3٪) وعلى بيانات إحصائية (66,7٪). تخدم 346 مؤشراً وتم إصدار أول تقرير للكتاب السنوي للتنافسية العالمية في عام 1989 ويعد أحد أهم تقارير التنافسية عالمياً يقيم التقارير الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الأزدهار لشعبها.

على نفس ترتيب العام الماضي، بينما تراجعت أميركا إلى المركز الثالث بعد أن كانت الأولى في تقرير العام الماضي لتلتها سويسرا رابعاً متقدمة بمركز عن العام الماضي التي حققت فيه المرتبة الخامسة.

وتصدرت سنغافورة الترتيب عالمياً محققاً ففزة بمركزين عن العام الماضي 2018 حيث كانت تحتل المركز الثالث، وجاءت هونغ كونغ في المركز الثاني عالمياً محافظة

تنافسيتها بين دول العالم، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030».

الترتيب العالمي

وتصدرت سنغافورة الترتيب عالمياً محققاً ففزة بمركزين عن العام الماضي 2018 حيث كانت تحتل المركز الثالث، وجاءت هونغ كونغ في المركز الثاني عالمياً محافظة

«كامكو» تبيع 26٪ من ملكيتها بشركات ذات غرض خاص خارج الكويت

الأثر لهذا الترخار على المركز المالي للشركة، سيمثل في انخفاض أصول «كامكو» بمبلغ 37 مليون دينار، وانخفاض التزامات الشركة بنفس المبلغ. وكانت شركة كامكو قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في أرباحها للربع الأول من العام الحالي بنسبة 470,5٪ لتبلغ 577,6 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 101,26 ألف للربع الأول من 2018.



هذه سبنتج عنها عدم قيام شركة كامكو بتجميع البيانات المالية للشركات ذات الغرض الخاص المذكورة

أعلنت شركة كامكو للاستثمار عن تخارجها الجزئي من مساهمتها بشركات ذات الغرض الخاص والمؤسسات خارج الكويت، حيث قامت الشركة ببيع 26٪ من حصتها بتلك الشركات، لتبلغ نسبة ملكيتها في هذه الشركات بعد اتمام عملية البيع 29٪. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة امس، أن عملية الترخار

«الوطني»: الجنيه المصري لأعلى مستوياته منذ عامين مقابل الدولار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أنه بعد قيام مصر باعتماد برنامج إصلاح اقتصادي شامل بدعم من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار على مدار 3 سنوات، تراجعت قيمة الجنيه المصري بحوالي 50٪ بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016. وكانت تلك إحدى الخطوات الحاسمة في إطار حل أزمة نقص النقد الأجنبي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد. وقد ساهم هذا القرار في إنهاء التوترات التي سادت في سوق العملات على مدار عدة أشهر، والتي أدت إلى ترسيخ العديد من القيود على المعاملات التجارية والمالية وشجعت على تطوير سوق الصرف الموازي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد ذلك الإجراء في تقليص عجز الحساب الجاري وتزايد الصادرات، قليلاً وانخفاض مستويات الواردات، كما طرأ تحسن على تدفقات رأس المال الأجنبي، وارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج وزادت أعداد السياح.

خلال العامين ونصف العام الماضيين حالة عدم توازن الاقتصاد الكلي ودعم استعادة ثقة المستثمرين الأجانب. فقد شهد الاقتصاد الكلي تحسناً وانخفضت المخاطر إلى حد كبير بدعم من البرنامج الإصلاحي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. ووفقاً لأحدث البيانات، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5,6٪ في الربع الأول من العام مقابل 5,3٪ في الربع السابق، بينما تقلص عجز الموازنة للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/2018 إلى 5,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6,2٪ في الفترة المماثلة من العام السابق. وحظي هذا التقدم الهائل الذي تم إحرازه حتى الآن على ثناء واسع النطاق، مؤكداً دخول مصر إلى عصر جديد.

تزايد ثقة المستثمرين: قد يعزى ارتفاع قيمة الجنيه في الأونة الأخيرة إلى تدفقات المحافظ الاستثمارية، حيث دعم الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي وتحسن التصنيف السياحي لمصر، عودة الاستثمارات الأجنبية للتدفق مجدداً نحو مصر. بالإضافة إلى ذلك،

المستثمرون الأجانب

يعودون إلى مصر

مرة أخرى للاستفادة

من ارتفاع الفائدة

44.2 مليار دولار

احتياطي مصر

من النقد الأجنبي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

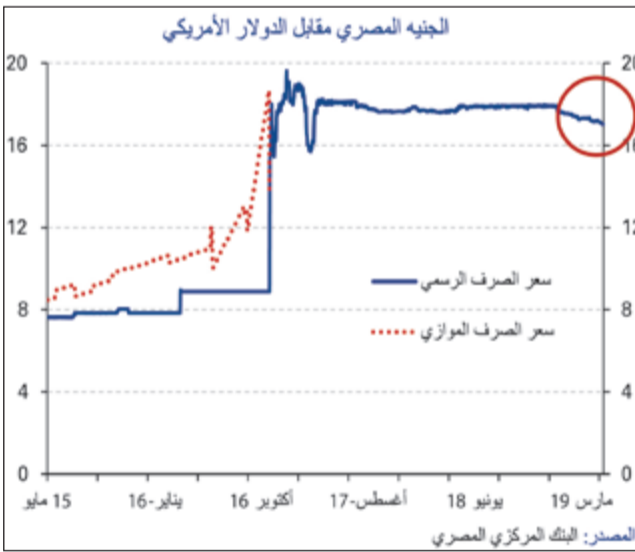
في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي

في أبريل الماضي



المصدر: البنك المركزي المصري

الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي

وجه خروج رأس المال خلال النصف الثاني من العام الماضي. وبمجرد إلغاء آلية تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج، تعين على البنوك التجارية استيعاب تدفقات رأس المال، وبدأ سعر الصرف في الاستجابة بدرجة أكبر لقوى السوق

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

● الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح: بينما كان ارتفاع

توافر مستوى قوي من احتياطيات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي: ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي من حوالي 42 مليار دولار في ديسمبر 2018 إلى 44,2 مليار دولار في إبريل 2019، بما يسمح بتغطية حوالي 8 أشهر من واردات مصر من السلع الأساسية فيما يعد أعلى من المتوسط العالمي المقبول البالغ نحو 3 أشهر من الواردات السلعية.

تزايد النقد الأجنبي في البنوك التجارية: ساهم إلغاء آلية تحويل الاستثمارات الأجنبية بالدولار إلى الخارج في إعادة توجيه جزء من تدفقات المحافظ الاستثمارية من البنك المركزي إلى البنوك التجارية، الأمر الذي تسبب في تدهور حاد في صافي النقد الأجنبي لدى البنوك في أواخر العام 2018، إلا أنه بفضل تقليص العجز في الحساب الجاري الخارجي في السنة المالية 2018/2019 وتدفقات رأس المال في أوائل العام 2019، زادت السيولة بالدولار في النظام المصرفي. وقد سمح ذلك لبعض البنوك، خاصة تلك التي تملكها الدولة، ببيع أصولها من العملات الأجنبية إلى البنوك الأخرى في سوق «الإنترنت»، ما ساهم في توفير المزيد من الدولارات ودعم قوة الجنيه المصري.

تزايد ثقة المستثمرين: قد يعزى ارتفاع قيمة الجنيه في الأونة الأخيرة إلى تدفقات المحافظ الاستثمارية، حيث دعم الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي وتحسن التصنيف السياحي لمصر، عودة الاستثمارات الأجنبية للتدفق مجدداً نحو مصر. بالإضافة إلى ذلك،

استمرار استقرار الآفاق المستقبلية للعملة المصرية

قد تقوم السلطات بالتدخل لتهدئة مثل هذه التقلبات خاصة تلك التي لا تستند في تبريرها إلى الأسس الاقتصادية. وفي ظل انخفاض معدل التضخم بوتيرة ثابتة مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في 2017، من المرجح أن يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة ما قد يؤدي إلى تراجع عائدات أذون وسندات الخزانة، وبالتالي إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال التي كانت تعتمد استراتيجيتها على الفائدة المرتفعة واستقرار سعر الصرف.

من جهة أخرى، أوضح التقرير أن تعويم الجنيه في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في خدمة الوضع

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،

ذكر تقرير «الوطني» انه من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدماً في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل، إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف،